

كسر القوالب Breaking the mold

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: العراق

كلمات مفتاحية: الحقوق البيئية، الحراك البيئي، الأمن المائي، المياه في العراق

منظمات المجتمع المدني وأزمة المياه في العراق

فلاح خلف كاظم الزهيري |

السياق العام للبلد

سعت تركيا إلى السيطرة على نهري دجلة والفرات واستخدام المياه كوسيلة للضغط السياسي بحثاً عن دور إقليمي يساعدها في تعزيز هيمنتها مستقبلاً، وترجم ذلك بخطة مشاريع الري وإنتاج الطاقة على نهري دجلة والفرات، التي عُرفت بمشروع "جنوب شرق الأناضول" (GAP) ويضم ٢٢ سدّاً و١٩ محطة لتوليد الطاقة، منه ضمنها ١٤ سدّاً على نهر الفرات وأهمّها سدّ أتاتورك، و٨ سدود على نهر دجلة أهمّها سدّ إليسو. يكمن الخطر الحقيقي لهذا المشروع بحرمان العراق من حقوقه الطبيعية من المياه، فبعد البدء بملء سدّ إليسو في بداية شهر حزيران/يونيو ٢٠١٨ تراجع منسوب المياه ووصل إلى نحو ١٠ مليارات متر مكعب لنهر دجلة، ونحو ١٢ مليار متر مكعب لنهر الفرات، وبالنظر إلى هذه الأرقام يمكن تخايل حجم الكارثة التي تهدد العراق.

المنهجية

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وتثبيت البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهات المعنية، وتوظيفها وفقاً للحالات المنتظمة لمعالجة كل فقرة من الدراسة، وبالتالي يوضع هذا المنهج فاعلية أداء منظمات المجتمع المدني في هذه القضية.

الجدول الزمني للمشكلة

حدّدت فترة دراسة الأزمة منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

تأطير القضية

عقدت العديد من المعاهدات والإتفاقيات لتنظيم حقوق المياه بين العراق وتركيا وسوريا، بدءاً من "معاهدة السلام" التي وقّعت في سويسرا في تموز/يوليو ١٩٢٣ بين تركيا ودول الوفاق الودّي والمعروفة باسم "معاهدة لوزان"، ودعت إلى حماية حقوق العراق في مياه دجلة والفرات، ومن ثمّ "معاهدة الصداقة وحسن الجوار" الموقعة بين العراق وتركيا في العام ١٩٤٦ ووافقت فيها تركيا على اطلاع العراق على المشاريع الخاصّة التي تقرّر إنشائها على نهري دجلة والفرات أو روافدهما لتلافي الآثار والأضرار المحتملّة التي قد

يواجه العراق منذ سنوات عديدة أزمات وتحديات متلاحقة ومعقّدة، بعضها سياسي يتمثل في ترسيخ منظومة النظام السياسي وإدامة زخم عملية التحوّل الديمقراطي ورسم السياسات العامّة على المستويين الداخلي والخارجي، وتحديات أخرى اقتصادية سببها الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالعراق جرّاء انخفاض أسعار النفط والحاجة لتقديم الخدمات للمواطنين، وتحديات اجتماعية تتمثل في الحاجة لتدعيم اللحمة الوطنية والتكاتف الاجتماعي، وبالإضافة إلى تحديات ثقافية تتمثل بالحاجة إلى تهذيب المنظومة الثقافية والفكرية جرّاء ما لحق بها من أفكار ضالة ومنحرفة. تطلّبت هذه التحديات جهوداً مضنية على الصعيدين الحكومي والشعبي لتجاوزها أو الحدّ من خطورتها ونتائجها المستقبلية، من هنا جاءت الفكرة الأساسية لعمل منظمات المجتمع المدني في تكوين لوبي مجتمعي ضاغط على السلطة السياسية في العراق لتعديل أوراق سياساتهم المتعلّقة بالتنمية وتحسين الواقع الاجتماعي والسياسي وتوفير الخدمات.

خلفية القضية المُختارة

يمرّ العراق منذ سنوات عديدة بأزمة مائية حقيقية تمثّلت بتراجع مستوى المياه في نهري دجلة والفرات، بعد أن عملت كل من تركيا وإيران على إنشاء مجموعة من المشاريع الأروائية والسدود العملاقة الكبيرة، التي أثّرت على نسبة المياه التي تصل إلى النهرين وأضرّت بالواقع الزراعي والبيئي. وتزامن ذلك مع ظاهرة احتباس المطر خلال السنوات الماضية، وتعمّقت المشكلة نتيجة قصور التعامل الحكومي مع القضية وأبعادها.

في السنوات الماضية، كان العراق يحصل على نحو ٣٠ مليار متر مكعب من مياه الفرات، ونحو ٢٠ مليار متر مكعب من نهر دجلة، بالإضافة إلى مياه الروافد التي تصبّ في نهر دجلة داخل العراق وتصل إلى ٤٠ مليار متر مكعب، تروى بها الأراضي الزراعية.

تنجم عنها على العراق، فضلاً عن إتفاقية بين العراق وسوريا وقّعت في العام ١٩٨٩ وتقسّم مياه الفرات بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا، و«معاهدة الجزائر» بين العراق وإيران التي وقّعت في العام ١٩٧٥ ودعت إلى إجراء مسح شامل لحقوق الملاحة الأرضية والنهرية في شط العرب قبل إلغائها في العام ١٩٨٠ عشية الحرب العراقية الإيرانية.

المؤشرات الدالة على تصاعد الأزمة

تعدّ قلة وصول المياه إلى نهر دجلة وبروز قعر النهر للعيان (أنظر الصورة المرفقة) من أبرز المؤشرات الدالة على تصاعد حدة الأزمة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الملوحة في شط العرب (ملتقى نهري دجلة والفرات) وتأثر مدينة البصرة بهذه الحالة. أيضاً جفت بعض الأهوار التي تعتمد على نهر دجلة وبعض المسطحات بشكل نهائي، ما أدّى إلى نزوح العديد من الأسر العراقية الزراعية بسبب تضررها ونفوق مواشيتها وخوفاً من انتشار الأمراض والأوبئة بعدما ازدادت الحشرات الضارة التي تعيش على أنقاض النهر. ووفقاً لتقارير وزارة الموارد المائية العراقية، كان انخفاض منسوب دجلة الأول من نوعه في التاريخ، وبات بالإمكان السير داخل النهر ذهاباً وإياباً من دون أن يصل مستوى الماء إلى الركبتين. وتأثرت أكثر من ١٦ مدينة عراقية بسبب أزمة قلة وصول المياه وأبرزها العاصمة بغداد ومدن الكوت والقرنة والعمارة والمدائن والكحلاء والمجر وقلعة صالح والنعمانية والحوي وبردرة وسامراء وتكريت وبيجي وبعقوبة والموصل، وتزامن ذلك مع قطع إيران لأكثر من ١١ رافداً في دجلة شمال العراق، وانخفاض منسوب نهر الفرات بشكل كبير وتحوّله إلى ما يشبه الساقية المتوسطة الحجم في مدن جنوب العراق. إلى ذلك، أعلن مركز إدارة الموارد المائية في وزارة الموارد المائية عن انخفاض المخزون المائي للعراق من ٢٧ مليار إلى ١٧ مليار ليتر مكعب، وانخفضت معدّل إطلاقات نهر دجلة من المنبع من ٣.٠ إلى ٩.٠ ليترًا مكعبًا في الثانية. وتتوقع المؤشرات المائية العالمية، وأبرزها «مؤشر الإجهاد المائي» احتمال أن يتحوّل العراق إلى أرض من دون أنهار بحلول العام ٢٠٤٠، وأن لا يصل النهران إلى المصب النهائي في البحر. وبعد العام ٢٠٢٥ ستكون ملامح الجفاف الشديد واضحة جدًّا في عموم العراق مع جفاف كُلي لنهر الفرات باتجاه الجنوب، وتحوّل دجلة إلى مجرى مائي صغير محدود الموارد.

تطور الأزمة

تطوّرت الأزمة وازدادت حدتها بسبب خشية المحافظات من قلة وصول المياه إليها، ما أدّى إلى تصاعد حدة الخلافات والصراعات بين المحافظات، ووصل الأمر إلى تبادل الاتهامات ورفع دعاوى قضائية فيما بينها بحجة عدم الالتزام بالحصص المائية المقررة وفق نظام «المراشنة» المعمول به حالياً لتوزيع المياه بين المحافظات.



انخراط ممثلي المجتمع المدني في الأزمة

تعدّ منظمات المجتمع المدني ضرورة حضارية، وتؤسّر إلى تقدّم الشعوب ونهضتها، وتهتمّ الدول بتأسيسها ودعمها. شهدت الفترة التي تلت أحداث العام ٢٠٠٣ تأسيس مئات منظمات المجتمع المدني في العراق، على الرغم من عدم فعالية بعضها. ولا يخفى الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية العاملة في العراق لمساعدة العديد من المنظمات من خلال تدريب الكوادر وإعدادهم عبر دورات داخل وخارج البلد، وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات، التي استطاعت خلال مدة زمنية قصيرة من أداء أدوار مهمّة وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب أعمال العنف، وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة، ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة



ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات والتفاعل مع الأزمات البيئية والصحية.

اختار ناشطون عراقيون بلدة الجبايش، في مدينة الناصرية جنوب العراق، نقطة إنطلاق لحملاتهم التوعوية حول جفاف نهر دجلة، خصوصاً أن علامات الجفاف واضحة بشكل كبير في المنطقة، التي يلتقي فيها النهرين من خلال أهوار مدينة ميسان والناصرية. وفي هذا السياق، ذكر عضو في «جمعية حماة نهر دجلة» أن عملهم يركّز على الحفاظ على مياه نهري دجلة والفرات وحقوق البلدان من المياه، والاهتمام بمياه الأهوار وكيفية ترشيد استخدامها وحمايتها كونها الداعم الأساسي لنهري دجلة والفرات ولأنها الخزان المثالي للنهرين، خصوصاً أن الأزمة الأخيرة دفعتهم للعمل بصورة متواصلة لإبلاغ الأهالي شخصياً بتأثيراتها على اقتصادهم وحياتهم. وكان الجهد المبدول من منظمات المجتمع المدني يهدف إلى تعميم حجم المشكلة الكبيرة، لا سيّما أن الكثير من الناس ليسوا على دراية كاملة بمخاطرها وآثارها. وأضاف الناشط في الجمعية «نحاول من خلال الاجتماعات مع المتضررين من أزمة المياه في العراق الحصول على تضامن دولي، لأنه سيمكّننا من الحصول على كمية مياه تنقذ نهر دجلة والأهوار التي تعتمد عليه». إلى ذلك، أكّد ناشط آخر أن الجفاف في نهر دجلة لن يؤثّر على الأهوار فقط، إنّما على كلّ مناطق العراق، وأن منسوب نهر دجلة انخفض خلال الشهر الماضي بنحو ٤٠ سنتيمتراً، أي بنحو سنتيمتراً في اليوم الواحد، ما يشير إلى أن النهر سيكون قد جفّ بالكامل خلال الأشهر المقبلة، لا سيّما في المحافظات الجنوبية، في حال بقي الوضع على حاله. وأشار إلى أن امتناع تركيا عن إسعاف العراق بموجات مائية كافية لسدّ الحاجة الطبيعية للنهر، سيؤدّي إلى كارثة كبيرة على البلاد، ونزوح المزيد من الأسر الجنوبية إلى مناطق أخرى، وبالتالي تكبّد خسائر اقتصادية كبيرة وإحداث تغيير ديموغرافي. ولفت إلى أن تواجد الفرق الناشطة في مجال المياه والبيئة ناتج عن خطورة الأزمة المائية واحتمال عدم إدراج الأهوار على لائحة التراث العالمي، وانشغال الحكومة بالخصام السياسي وإهمال المحميات الطبيعية ورعاية المياه.

المبادرات الدولية وقضية المياه

تعدّ جهود السفارة الأميركية من أبرز المبادرات الدولية المتعلقة بالأزمة، إذ اشارت في بيان إلى أنها مواصلة دعمها لإيجاد حلول قصيرة وطويلة الأمد لمشكلة المياه في العراق والبصرة تحديداً. وناقش خبير الموارد المائية في السفارة الأميركية بارني أوستن الوضع المائي في البصرة، ووضع تقييمًا شاملًا للمشكلة عبر سلسلة منشورات. فيما ذكر مستشار السفارة الأميركية للشؤون الاقتصادية لاري ميمو أن «الولايات المتحدة تخوض مفاوضات مع الجانبين العراقي والتركي حول الموارد المائية وحصص العراق منها، وأن الأمر خاضع للبلدين الجارين ونحن نقوم بدور مساعد فقط». كذلك استضافت السفارة الأميركية والوكالة الأميركية للتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ أعضاءً رئيسيين من المجتمع الدولي والمفاعلين في الاستجابة لأزمة المياه في العراق والبصرة وعملوا على إيجاد حلول سريعة وعاجلة لها.

الاستراتيجيات والنساييب

وربما تكون هناك مجموعة من الأسباب المتداخلة وراء ضعف هذا التعاطي منها:

- حادثة ظهور آثار المشكلة على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، خصوصاً أن تسارع انخفاض كمية المياه في نهري دجلة والفرات أذهل المواطن العراقي، وترك في ذهنه انطباعات سيئة عن المستقبل وكيفية تعامل الحكومة مع تلك الآثار، وهو ما انعكس أيضاً على منظمات المجتمع المدني التي لديها اهتمامات بهذه القضية، إذ أن الظهور السريع والمفاجئ لآثار الأزمة أربك أداءها في كيفية التعامل وسلوك السبل الكفيلة لإيضاح نتائجها.
- تعدد هذه الأزمة، وفي جوانب مهمة منها، ذات طبيعة فنية وعملية، وهو أمر يحتاج إلى منظمات ذات كوادرها لها دراية ومعلومات متخصصة كي تبلور نشاطاتها وتنظم صفوفها وتتخذ الخطوات المناسبة لمعالجة تلك الآثار، ويبدو أن هذا ما تفتقده منظمات المجتمع المدني في العراق.
- ضخامة الحلول والإجراءات المفترض أن تتخذها الحكومة تستلزم إمكانيات وأموالاً طائلة وخططاً بعيدة المدى، وهذا ما تدركه بعض تلك المنظمات المهمة بهذه القضية.
- البعد الخارجي المتمثل في مسؤولية بعض دول الجوار (تركيا وإيران) عن مآل الأمور في قضية المياه أسهم في تكوّن بعض المنظمات في التعاطي مع هذه المشكلة.
- انعكاس ضعف تمويل منظمات المجتمع المدني على أدائها وفعاليتها ونشاطاتها.
- على الرغم من أن دستور العام ٢٠٠٥ نصّ في المادة ٤٥ على ضرورات وأهمية هذه المنظمات، إلا أن العراق يفتقر إلى التشريعات والقوانين الخاصة بمنظمات المجتمع المدني التي تنظم عملها وبرامجها ومصادر تمويلها، وهو ما ساهم في ضعف أدوارها وابتعاد الكثير من المواطنين للانتماء إليها.
- ضعف دعم وتشجيع الدولة لنشاطات هذه المنظمات، خصوصاً أن المؤسسة السياسية حتى الآن لم تول أهمية كبيرة لهذا الموضوع، ربما بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في العراق، وهو ما أضعف دور هذه المنظمات وأربكها.
- محاولات تسييس بعض المنظمات أو احتوائها والهيمنة عليها من قبل بعض القوى السياسية، ما أفقدها الاستقلالية وجعلها محل شك وريبة من المواطن وفقدانها ثقته، ما حدّد نتاجها وشل حركتها.

النتائج المتوقعة الحصول عليها

على الرغم من كل العراقيل الأمنية والسياسية والاقتصادية، نشطت منظمات المجتمع المدني وتفاعلت مع الأحداث بصورة مباشرة، واتخذت إطاراً تصاعدياً، ووجدت تفاعلاً في أوساط المجتمع العراقي، من خلال جهودها في مواجهة تصاعد أزمة المياه وتداعياتها الخطيرة على المجتمع العراقي، وبالتالي من المتوقع استمرار عمل منظمات المجتمع المدني بوتيرة متصاعدة وفعاليت مؤثرة.

الدروس المستنبطة من الدراسة

أولاً، ساندت منظمات المجتمع المدني بعد العام ٢٠٠٣ مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات لشرائح عديدة في المجتمع العراقي. بتعبير آخر، ساهمت تلك المنظمات من خلال جهودها وعملها في سدّ بعض الثغرات والنواقص في الأداء الحكومي، لكن دورها لم يكن مؤثراً في موضوع المياه.

ثانياً، استطاعت منظمات المجتمع المدني أن تساهم في تشخيص الكثير من إخفاقات السياسات الحكومية، لا سيما في المجال الخدماتي، وكانت تلك الإسهامات بمثابة نافذة للسلطة التشريعية لإصدار العديد من التشريعات ذات الصلة بنشاطات منظمات المجتمع المدني، ولا سيما القضايا المرتبطة بالشؤون البيئية والصحية وشكلت أزمة المياه مورداً أساسياً فيها.

ثالثاً، على الرغم من أن الدستور العراقي نظم فاعليات منظمات المجتمع المدني أنشطتها (وإن جاء تحت مسمى المنظمات غير الحكومية)، وأعطاه مجالاً واسعاً لتحركها، لكن هناك حاجة لتوفير التغطية المالية ودعم أنشطة وعمل منظمات المجتمع المدني، بوصفه مؤثراً إيجابياً لتوظيف منظمات المجتمع المدني في خدمة سياسات الدولة وتنفيذ خططها الاستراتيجية، وإلا ستبقى أنشطتها وفعاليتها سطحية ومحدودة التأثير.

أقلت بوادر انخفاض منسوب مياه نهر دجلة وتوقف جريانه في بعض المدن والقرى العراقية بظلالها على نشاط الشارع العراقي وبعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا البيئة. وانتشرت على منصات التواصل الاجتماعي وسوفاً عديدة مثل #أنقذوا_دجلة، #جفاف_دجلة، # دجلة تستغيث، بحيث تشارك المغرّدون في نعي النهر بعد انقطاعه عن الجريان في محافظة ميسان جنوب العراق، وسط سخط وغضب من الحكومة وتقصيرها مع تحميلها مسؤولية جفافه وإضاعة الحقوق المائية للبلاد، فيما دول الجوار تبني السدود على النهر وتأخذ حصة بلادهم من المياه الجارية. ووصف بعض المدوّنين نهر دجلة بملعب كرة قدم للأطفال بعد جفافه. ومع تصاعد حدّة الأزمة ووضوح آثارها قدّم بعض الفاعلين في منظمات المجتمع المدني، من أكاديميين ومهندسين ومهتمين بشؤون المياه، بعض الحلول لهذه المشكلة، منها اقتراح إقامة سدود على شط العرب تحجز المياه بدلاً من تسربها إلى الخليج، وأيضاً إنشاء قناة بين دجلة والفرات عند منطقة اقتراب النهريين في جنوب بغداد، فضلاً عن استثمار القطاع الخاص في الزراعة والعمل على ترشيد استخدام المياه في الزراعة.

استخدمت بعض المنظمات وسائل إعلام تقليدية للتعريف بأنشطتها وفعاليتها المختلفة، مثل البوسترات والنشرات والصور التي تناولت مواضيع المياه والتلوّث البيئي، لا سيما في بعض مناطق العراق الجنوبية والبصرة تحديداً، فضلاً عن استخدام أسلوب إلقاء الندوات والمحاضرات للتعريف بآثار ومخاطر الأزمة، علماً أن بعض تلك الجهود والمبادرات كانت عفوية مدفوعة بإحساس بالخطر لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع مستقبلًا. كذلك نشطت منظمات المجتمع المدني في توظيف تقنيات وسائل التواصل الاجتماعي وحفزتها على التفاعل الجماهيري، لا سيما في موضوع إدراج الأهوار على لائحة التراث العالمي، فضلاً عن دورها في حث الجهات المعنية بإعادة النظر في استثمار مدخلات المياه العراقية من منابعها في إيران وتركيا، وحث هذه الجهات مثل وزارتي الموارد المائية والخارجية على ضرورة تثبيت حقوق العراق المائية لدى الأطراف الدولية، ولا سيما الدول المتشاطئة، عبر عقد اتفاقيات تضمن حقوق كل الأطراف. وفي هذا السياق، شكّل فلاحو العراق وفداً للاجتماع بالرئيس التركي رجب طيب إردوغان وشرح مخاطر الوضع في العراق، وهو ما أدّى إلى تأجيل ملء سد إليسو ثلاثة أشهر، كذلك طالبت المنظمات بضرورة اضطلاع البرلمان بدوره المطلوب وتكوين دبلوماسية برلمانية تنسق مع الخارجية العراقية والمنظمات المعنية لضمان حقوق العراق والحدّ من مخاطر ما يتعرّض له في المجال المائي.

العوامل المؤثرة

يمكن إيضاح علاقة النظام السياسي بمنظمات المجتمع المدني وفق أطر مهمة وهي: هل السلطة الحاكمة تموّل أو تحمي أو تطوّر عمل تلك المنظمات. علماً أن هذه الأطر هي مفاتيح فهم تلك العلاقة ومستقبلها. في الواقع، ما جرى في العراق هو تركيز على بناء مؤسسات الدولة أكثر من بناء قدرات المجتمع المدني، في حين أن عملية إعادة بناء تلك المؤسسات بعد العام ٢٠٠٣ كانت تستلزم السير مع بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، لا سيما أن الإطار العام لتلك العملية هو التحول الديمقراطي الذي يتطلّب وجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر وشريك لمؤسسات الدولة ليكون أكثر فاعلية وتأثير. لكن النظام السياسي لم يتعاط مع حجم المشكلة كما هو مطلوب لانشغاله بأولويات ترسيخ الأمن وتقديم الخدمات ومكافحة الفساد، ومع ذلك صدرت تصريحات عن الحكومة تقيّد بعض الأخبار الواردة عن آثار أزمة المياه المستقبلية على الوضع العراقي، في حين ساهمت بعض القوى الدينية في تقديم المساعدة والحلول لمشكلة المياه التي تفاقمت في البصرة بسبب تناقص مياه نهري دجلة والفرات.

تحليل الدور

لا تزال فكرة عمل منظمات المجتمع المدني في مجالات مثل البيئة والمياه غير جاذبة لفتات كثيرة من المنظمات، ربما لأنها تحتاج إلى فهم دقيق وتخصّص لكي تنتظم وتشارك في تلك النشاطات. بعبارة أخرى، لم تكن أولويات منظمات المجتمع المدني وبوصلة حركتها متجهة نحو مواضيع مثل المياه حتى الآن، لاعتقادها بوجود مواضيع وحالات وقضايا أكثر إلحاحاً، وهو ما انعكس سلباً على عمل تلك المنظمات. ويظهر التحليل الموضوعي لأدوار المجتمع المدني في أزمة المياه في العراق ضعفاً واضحاً ودوراً محدوداً في التعاطي مع آثار هذه المشكلة على مستقبل الوضع الاقتصادي والاجتماعي العراقي،

الكتب:

إسماعيل محمد، داليا. (٢٠١٦)، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص٤٧-٤٨.

سلامة، رمزي. (٢٠١١)، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص١٣.

حسن، علي أحمد. (٢٠١٨)، أزمة المياه في العراق، التحديات والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، حصاد البيان (١٥)، بغداد، ص٧٩.

رسائل جامعية:

عبد الكريم، فرج. (٢٠١٤)، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص٩٤-٩٧.

شبكة الإنترنت وصحف:

(١) تغطية قناة السومرية الفضائية لآثار أزمة المياه في العراق، حزيران، ٢٠١٨، موقع قناة السومرية على الإنترنت: <https://www.alsumaria.tv>

تقرير قناة السومرية نيوز بغداد، بتاريخ ٤ أيلول ٢٠١٧، <https://www.alsumaria.tv>

سالم، زيد. (٢٠١٨)، التوعية بخطورة جفاف نهر دجلة، صحيفة العربي، (العربي الجديد)، عدد (٢١) يونيو.

منظمة حمورابي لحقوق الانسان، العراق، موقعها، <http://www.hbro.org>، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٢/٢٢.

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقًا واسبقًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محدّدة وشبكات تُؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi_aub

@ifi_aub

